

اثر النصب والاحتيال على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للضحايا



اعداد
زينب صالح

FDHRD

اكتوبر 2022

اثر النصب والاحتيايل على الجانب الاقصادى والاجتماعى للضحايا

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسة أهلية- مشهرة برقم 6337 لسنة 2005 - غير حزبية

لا تهدف الى الربح ويخضع نظامها الاساسى للقانون رقم 149 لسنة

2019 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الاليكترونى [/https://www.fdhrd.org](https://www.fdhrd.org)



© ALL RIGHTS RESERVED- 2021

FDHRD

مقدمة

انتشر في الآونة الأخيرة وقوع الكثير من الأفراد ضحايا عمليات نصب واحتيال ، لاشخاص تتاجر بآمال وأحلام الاشخاص عن طريق منحهم وعوداً بالثراء السريع، إلا أنه للأسف يكتشف مثل هؤلاء متأخرين أنهم وقعوا ضحية لاحتتيال، من قبل أناس لا يعرف عنهم سوى القليل بعد ما يكتشفوا انهم اصبحوا في العراء بعد ما قاموا ببيع ممتلكاتهم او تسليم جميع اموالهم ومصوغاتهم او مواشيهم او اراضيهم مصدر رزقهم والبعض يقوم برهن منازلهم هنا فقط نصب امام كارثة اجتماعيه البعض منهم يتعرض للطلاق البعض الاخر غير قادر على مواجهه اسرته مما يدفعه الى الهروب بعيدا عن انظارهم خوفا من المواجهه ومنهم من يصبح في طرفه عين بلا مأوى او مصدر دخل هناك الكثير والكثير من الاثار الاجتماعيه والاقتصاديه يمكننا الحديث عنها حين نتحدث ان اثار عميات النصب والاحتيال

تُعد جريمة النصب والاحتيال من الجرائم المؤثرة على نمط الحياة الاجتماعية والوظيفية والسلوكية ومعوقاً اقتصادياً يحول دون استغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل ، ومن أكثر الجرائم خطورة على المجتمع. وهي من الأمور الشائعة في كافة المجتمعات و في كافة الأزمنة فكانت تحدث بشكل مستمر مع اختلاف طرقها من مجتمع إلى مجتمع ومن زمن إلى زمن.

كما انها تُعتبر من الجرائم التقليدية، ولكنها أخذت طابعة متميزة بين الجرائم الت دية الأخرى، لما تستند عليه من مقومات و أسس تتركز في العمل الذهني والتفنن الابتكاري، والقدرات المهارية، فيما يمارسه المحتالون من أساليب ووسائل بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية، والتطورات التقنية الحديثة ووسائل التواصل الالكترونية فمع ظهور هذه التقنيات أصبحت ظاهرة الاستغلال الإلكتروني كغيرها من الظواهر التي اتخذت جانباً أكثر تقدماً في مجتمعنا وتتماشى مع العصر والعولمة، فوجد عديمو الضمير في استخدام هذه الوسائل مكاناً خصباً لممارسة مهنة النصب والاحتيال. حيث يلجأ النصابون إلى حيل ومقالب ذكية وماكرة، تجعلهم يكتسبون ثقة وطمأنينة ضحاياهم، ويتوصلون إلى ما يسعون إليه من مكاسب أو غايات مادية أو معنوية. هذا وان هؤلاء الضحايا يسعون بأنفسهم إلى مشاركة المحتالين، بدافع الطمع وحب الثراء بطرق سريعة وسهلة، كما يزينها لهم الجناة، حيث يعرضون بذكاء وفطنة أكاذيبهم المدعومة بمظاهر خارجية براقية، تسهم في إيقاع هؤلاء الضحايا في الوهم الذي يؤدي إلى تسليم أموالهم إليهم، بإرادتهم دون إكراه، أو وسيلة ضغط على إرادتهم الحرة، وبخاصة من تتوافر فيهم الطيبة وحسن النية. ولا يدرك هؤلاء الضحايا ما يواجهونه إلا بعد فوات الأوان فيكتشفون متأخرين أنهم وقعوا ضحايا لعمليات نصب واحتيال.

ان النصابين اليوم لم يعودوا يتصيدون ضحاياهم من الأميين والبسطاء فقط، بل أصبحوا يستهدفون جميع الفئات مهما علا مستواها الثقافي أو الاجتماعي حيث ان الإنسان عندما يرغب في الوصول إلى هدف ما ولا يستطيع بلوغه، فإنه يجعله يسقط فريسة في ايادي النصابين والمحتملين الذين يستغلون أوهامه. وتسبب جرائم النصب والاحتيال آثارًا اجتماعية ونفسية على الضحايا وعلى المجتمع تكون وخيمة جدًا ولا حصر لها، حيث لا يمكن تصور درجة الإحباط والآلام النفسية التي تلحقها عمليات النصب والاحتيال على الأشخاص والأسر الذين وقعوا ضحية لمثل هذه الجرائم. فكم من شخص فقد عقله أو فقد حياته منتحرًا جراء وقوعهم ضحايا النصب والاحتيال. كذلك فإن هذه الظاهرة تتسبب في فقد الثقة بين المتعاملين من الناس، كما تساعد على تفشي الرشوة بينهم، وتساهم في إفساد أساليب التعامل بين الناس، وتضيع الكثير من الحقوق.

وبسبب انتشار هذه الظاهرة مؤخرًا في مصر بشكل كبير؛ فسنتناولها في هذا التقرير من خلال تعريف النصب والاحتيال، وتوضيح اشكاليته، ودراسة ظاهرة المستريح في مصر من حيث تاريخ نشأتها، اسبابها وتأثيراتها، والاثار الاقتصادية والاجتماعية على الضحايا من خلال نماذج وروايات للضحايا، توضيح جهود الدولة للتصدي لهذه الظاهرة وتقديم بعض التوصيات لعلاجها وبعض الارشادات.

النصب والاحتيال:

النصب والاحتيال في اللغة تطلق على الكذب والخداع والدهاء والحذق والمراوغة، وقلب الحقائق والأمور والقدرة على التصرف. أما عند أهل القانون، فهو الاستيلاء على شي مملوك، بطريقة احتيالية، بقصد تملكه، أو الاستيلاء على مال الغير بطريق الحيلة. بينما ينظر البعض إلى النصب على أنه شخص شديد الذكاء والمكر والدهاء والخيانة وانعدام والضمير، يرى الدارسون لهذه الظاهرة أن لكل نصاب تركيبته ودوافعه وظروفه التي تدفعه لممارسة جرمه. فإذا كان النصاب في نظر الشرع مُذنبًا وآثمًا، وفي نظر القانون مجرمًا تجب معاقبته، فإنه من الناحية الاجتماعية يعد منحرفًا اجتماعيًا.

تطلق كلمة نصب على من يمارس فعل الكذب والخداع على الآخرين سواء حصل منه على مال أم لا. ولكن الأصل في الكلمة عند العرب ليس في معنى الكذب، إنما في ممارسة فعل الخداع. وأن من يحتال على الغير فإنه يأخذ ماله أو يتظاهر بما ليس فيه. بالإضافة إلى أن الكلمة تطلق على حالة الحزن والغم التي تصيب الإنسان.

تعددت التعريفات الخاصة بعمليات النصب والاحتيال وفقاً لتعدد الدراسات والتخصصات التي تتناولها، فقد يختلف مفهوم النصب والاحتيال طبقاً للمنظور القانوني عنه وفقاً للمنظور الاجتماعي أو النفسي، كما قد يختلف وفقاً للمنظور البيئي أو الإيكولوجي، وجميعها مداخل مختلفة لتعريف النصب والاحتيال، لذا نركز في هذا الجزء على طرح تعريفات مختلفة لعمليات النصب والاحتيال طبقاً للعديد من المداخل، وذلك كالآتي:

-أيدت بعض الدراسات الترادف بين تعريفى النصب والاحتيال، إذ ترى أن النصب والاحتيال كوجهى عملة واحدة، مما يدل على التقارب فيما بينهما، وأوردت الدراسة تعريفاً أكثر انسجاماً لعمليات النصب والاحتيال بأنه "كل فعل يباشره الجاني بنفسه أو بغيره، ويتوصل من خلاله إلى تسليم مال منقول مملوك للغير بدون وجه حق، باستعمال الجاني وسائل الخداع التي نص عليها القانون والتي يقع المجنى عليه نتیجتها في الغلط الدافع للتسليم.

-في دراسة أخرى عرفت الاحتيال بأنه "فعل الخداع من المحتال ليحمل المجنى عليه ليسلمه ماله لكي يستولى عليه، وهو ما كان ليقبل بهذا التصرف لو عرف الحقيقة"، أو "الاستيلاء على مال مملوك للغير باستعمال وسائل الخداع التي تؤدي إلى إيقاع المجنى عليه في الغلط فيقوم بتسليم المال الذي في حيازته.

-من وجهة نظر الفقه والقضاء، تعرف عمليات النصب بأنها "خداع المجنى عليه وتضليله بحيث يقع في الخلط فيقدم تحت تأثيره ماله إلى الجاني". وعلى الرغم من عدم تعريف المشرع المصري لجريمة النصب بصورة مباشرة إلا أنه اكتفي بإيضاح عقوبة جريمة النصب في القانون المصري والطرق التي من الممكن أن يقوم المجرم بارتكابها في نص المادة 336 من قانون العقوبات المصري والتي تنص على : يعاقب بالحبس كل من توصل إلى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أى متاع منقول وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها إما باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال أو إيهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور، وإما بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً له ولا له حق التصرف فيه، وإما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة"، أما من شرع في النصب ولم يتممه فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة ويجوز جعل الجاني في حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وسنتين على الأكثر.

يعرف القانونيون الاحتيال بأنه: فعل ادعائي كاذب معزز بمظاهر خارجية يرمى إلى الاستحواذ على ممتلك من خلال الادعاء الزائف يمارسها المحتال لكي يتم له الاستيلاء على مال أو ممتلك الغير ليقوعها في شبكته التي حاكها لها لتصبح فيما بعد ضحيته.

اشكال النصب والاحتيال:

1- توظيف الأموال:

عملية استثمار الأموال أو توظيفها بواسطة فرد أو مجموعة من الأفراد يقومون بالترويج لفكرتهم وإغراء العميل بعوائد مادية عالية وكسب سريع وسهل، وذلك لغرض جمع أكبر قدر ممكن من المال.

2- اليانصيب / الجوائز:

تتبع عمليات الاحتيال من خلال اليانصيب أو الجوائز نمطين متشابهين:

1- تتلقى الضحية مكالمة هاتفية أو بريدًا إلكترونيًا أو خطابًا أو فاكسًا غير معروف من شخص يدعي أنه يعمل لصالح وكالة حكومية أو أنه ممثل لإحدى المؤسسات أو الشخصيات المشهورة، ويعلمها أنها قد ربحت الكثير من الأموال أو جائزة. يكسب المحتال ثقة الضحية ومن ثم يوضح لها أنها لتتمكن من حصد الأرباح، يتوجب عليها أولاً إرسال مبلغ صغير من المال للدفع مقابل رسوم المعالجة أو الضرائب. وعلى إثر هذه التعليمات تقوم الضحية بتحويل الأموال على الفور، لكنها لا تحصل أبدًا على "مكاسبها"، كما تخسر الأموال التي دفعتها مقابل "الرسوم والضرائب".

2- يتلقى الضحايا شيئًا أو حوالة مالية غير مطلوبة بالإضافة إلى توجيهات بإيداع الأموال وتحويل جزء منها على الفور لتغطية رسوم المعالجة أو الضرائب. وبعد بضعة أسابيع، يكتشف الضحايا أن الشيكات مزورة، إلا أنهم قد قاموا بالفعل بتحويل الأموال لتغطية "الضرائب" ولا يستطيعون استردادها، وهم مسؤولون كذلك عن تسديد أي أموال قاموا بسحبها للبنوك التي يتعاملون معها.

3- التوظيف:

يبدأ الاحتيال من خلال التوظيف عادةً بعرض رائع للغاية يصعب تصديقه، ويكون تحت عنوان "العمل من المنزل وكسب آلاف الجنيهات شهريًا من دون الحاجة إلى أي خبرة"، وينتهي الأمر بالمستهلكين من دون "عمل" ومن دون أموال. بشكل عام، يتبع هذا النوع من الاحتيال أحد الأنماط الثلاثة:

1- يتقمص المحتالون شخصية "صاحب عمل" جديد ويرسلون إلى الضحايا شيئًا لتغطية النفقات الأولية كالمستلزمات. يقوم الضحايا بإيداع الشيك ويشترون المستلزمات اللازمة ويحولون الأموال المتبقية إلى المحتال. وبعد عدة أسابيع، يكتشفون أن الشيكات مزورة وأنهم يتحملون مسؤولية تسديد المبلغ بأكمله.

2- يتظاهر المحتالون بأنهم "وكالة توظيف" تروج لعروض فرص عمل مضمونة، أو بأنهم "أصحاب عمل" يقدمون عروض توظيف، شريطة أن يقوم الضحايا بالدفع مسبقًا مقابل أشياء مثل شيكات الائتمان أو رسوم تقديم الطلبات أو التعيين. ويدفع الضحايا، إلا أن عروض العمل لا تتحقق أبدًا.

3- يتظاهر المحتالون بأنهم ممثلو "شركة" ويطلبون الحصول على معلومات شخصية أو مالية حساسة من الضحايا بذريعة إجراء عمليات تحقق من الائتمان أو من الخلفية، ثم يستهدفون الضحايا بعد ذلك لسرقة الهوية.

4- الهرمي و الشبكي:

هو تسويق مباشر يهدف إلى حصول العميل على السلعة من المنتج مباشرة دون واسطة، معتمدًا في تسويق السلعة وبيعها على المشتريين أنفسهم، وذلك وفق آلية تعتمد على اشتراط الشراء من الصنف الذي تسوقه الشركة ليحق للمشتري بعد ذلك تسويق تلك السلعة أو الصنف على مشرتين جدد يصبحون بعد الشراء مسوقين.

5- الإحتيال الإلكتروني:

الاحتيال الإلكتروني قد يكون عن طريق مواقع وهمية للبيع أو الشراء أو الرسائل النصية أو عبر الرسائل الإلكترونية غرضها سرقة هوية المستخدم أو معلوماته الشخصية أو المالية، مثل أسم المستخدم، وكلمات السر، وأرقام بطاقات الائتمان ومعلومات الفواتير، وذلك بالخدع التسويقية عن طريق الرسائل المضللة والمزيفة التي تقوم بتقليد العلامات التجارية.

1- الشراء عن طريق الانترنت:

ان طبيعة الانترنت ومقدرته على إخفاء هوية المجرم، تمكنه من الاحتيال على الضحية وسرقة بياناتها الشخصية أو البنكية أو أموالها بشكل مباشر، دون أن يُعلم هويته أو طبيعة نشاطه، فيقوم بائعين بالإعلان عن منتجات بزعمهم أنها أصلية وبأسعار مغرية، فيقع المستهلك في فخ شراء سلعة مقلدة، دون أن يتمكن من إرجاع حقه كون أن معظم هذه الحسابات هي لشركات وهمية أو أفرادٍ مجهولي الهوية، أو لا يملكون تراخيص مزاولة المهنة ليتمكن في ذلك من سرقة

بطاقة الائتمان الخاصة بالعميل أو تفاصيل حسابه المصرفي، أو أن يقوم ببيع بضاعة معيبة أو ليست ذات قيمة ولا تستحق المبلغ المدفوع في حقها، أو أن يقوم كذلك بخداع العميل فلا يرسل له بضاعة على الإطلاق نتيجة المبلغ المدفوع من قبله.

2- الاحتيال عن طريق الانترنت:

يقوم الجاني بوضع إعلان على موقع التسوق الإلكتروني يتضمن رغبته ببيع سلعة ثمينة كسيارة أو جوال، بمبلغ مغري و يضع صورًا لهذه السلعة و مواصفات مغرية لها و يترك رقم جوال - ببيانات شخص مجهول - شريحة بدون اسم و يطلب التواصل عبر الواتس آب ، فيتواصل معه الراغب بالشراء و يتفق معه على الشراء و بعد ذلك يتواصل الجاني مع شخص آخر سواء كان شركة أو فرد خاصة ممن يقدمون خدمة التوصيل للمنازل و يطلب منه مثلا الذهاب أحد محلات بيع الجوالات و شراء عدد من الجوالات و بالتأكيد يطلب الجاني رقم الحساب البنكي لمقدم خدمة التوصيل، و بعد أن يستلمه الجاني يقوم بإرسال رقم الحساب إلى الشخص الراغب في الشراء، و يطلب منه تحويل المبلغ إلى حساب مقدم خدمة التوصيل ، ثم يستلم الجاني البضاعة من مقدم الخدمة و يختفي بعد ذلك ، و من ثم يقوم الراغب في الشراء برفع دعوى ضد صاحب الحساب البنكي.

3- الاحتيال عبر الرسائل الالكترونية والنصية :

عمليات الاحتيال والتصيد عن طريق رسائل البريد الإلكتروني كثيرة، منها أن يقوم أصحاب المواقع المضللة والمقلدة للمواقع المعروفة والموثوقة بإرسال رسائل زائفة تحتوي على روابط مباشرة لتلك المواقع وتطلب من المستخدمين إجراء تحديث لبياناتهم الشخصية بالنقر على تلك الروابط وإدخال المعلومات الشخصية والبنكية كاسم المستخدم وكلمة المرور وبطاقة الائتمان والضمان الاجتماعي ورقم الحساب البنكي، دون أن يعلم أي مستخدم بأن غرض تلك المواقع هو سرقة المعلومات فقط، حيث أن تصميمها المتقن والمقلد للمواقع الأصلية لا تجعل المستخدم يشعر بتلك السرقة.

6- الاحتيال المالي:

الوعد بالربح السريع عن طريق بيع و شراء اوراق مالية مثل العملات "الفوركس" او اصول ثابتة مثل التيدرات و غيرها الكثير.

1- الفوركس

2- تجارة التيدرات:

النصب والاحتيايل تكون ببيع عقود وهمية لتصنيع تيدرات بمبلغ معين والوعد بالحصول على أرباح شهرية بادعاء استئجار الشركة للصناديق وتشغيلها مع شركات أخرى، ويتم ذلك دون أن يتسلم أو يرى المشارك الضحية الصناديق التي صنعت له.

7- تأجير العقارات:

يستخدم المحتالون الإنترنت، وخاصة المواقع الإلكترونية للإعلانات المبوبة المجانية للإيقاع بالضحايا. وتحدث عمليات الاحتيايل من خلال عقارات للإيجار في العادة بإحدى الطريقتين:

1- يبحث المستأجرون عن منزل أو شقة لاستئجارها ويقعون ضحية عملية احتيايل من قبل "المالك". يصادف الضحايا مكاناً في منطقة رائعة وبسعر مميز. وحيث إن الإعلان يبدو قانونياً فإنهم يبدوون بالتواصل مع "المالك" عبر البريد الإلكتروني عادةً. يخبرهم المالك بأن المكان يصبح لهم في حال تحويل الأموال لتغطية رسوم تقديم الطلبات ومبلغ التأمين وما إلى ذلك. يقوم الضحايا بتحويل الأموال وتكون هذه آخر مرة يتواصل فيها "المالك" معهم.

2- يقوم المالكون بتأجير منازلهم أو شققهم ويقعون ضحية عملية احتيايل من قبل "المستأجر". يتواصل "المستأجرون" مع الضحايا في العادة عبر البريد الإلكتروني، ويعبرون عن رغبتهم في استئجار المنزل أو الشقة. يرسل المحتالون شيئاً كعربون ثم يقومون بإلغاء الصفقة. يقوم الضحايا برد الأموال ليكتشفوا بعد ذلك أن الشيك مزور.

8- الظروف الطارئة :

تثير عمليات النصب و الاحتيايل من خلال ظرف طارئ مشاعر الأفراد ورغبتهم القوية في مساعدة الآخرين الذين يحتاجون إلى المساعدة. ينتحل المحتالون شخصية ضحاياهم ويختلقون حالة طارئة، مثل "لقد تم إلقاء القبض علي"، "لقد تعرضت للسرقة"، "أنا في المستشفى"، ويستهدفون أصدقاء وعائلة الضحية طالبين المساعدة والأموال.

وتأتي عمليات النصب الاحتيايل من خلال الظروف الطارئة في كل الأشكال والأحجام. هنالك الاحتيايل على الاجداد حيث يتواصل المحتالون مع كبار السن زاعمين بأنهم أحفادهم، وطالبين الأموال على وجه السرعة. وعمليات الاحتيايل من خلال شبكات التواصل الاجتماعي حيث يقوم المحتالون باختراق ملفات تعريف على شبكات التواصل الاجتماعي، ثم يستهدفون الأصدقاء بطلبات مستعجلة للحصول على الأموال، زاعمين التعرض للإصابة أو الاعتقال أو ما إلى ذلك؛ ويقومون بالأمر نفسه من خلال اختراق ملفات تعريف البريد الإلكتروني. وهم يستخدمون

المعلومات الموجودة في ملفات التعريف هذه لتقديم تفاصيل شخصية كافية لجعل طلباتهم تبدو حقيقية.

9- العلاقة:

تبدأ عمليات الاحتيال من خلال العلاقة بصورة بسيطة يتقابل رجل وامرأة عبر الإنترنت. تتطور العلاقة: يتراسلان عن طريق البريد الإلكتروني ويتكلمان على الهاتف ويتبادلان الصور. وأخيراً يخططان أن يتقابلا وقد يصل التخطيط إلى الزواج حتى. وبينما تصبح العلاقة أقوى، تبدأ الأمور بالتغيير. يطلب الرجل من المرأة تحويل الأموال إليه؛ فهو بحاجة إلى أجرة الباص لزيارة عمه المريض. يكون مبلغ التحويل في البداية صغيراً لكن الطلبات تستمر وتزيد تحتاج ابنته لجراحة طارئة، هو بحاجة لثمن التذكرة ليذهب في زيارة وما إلى ذلك. والوعود بتسديد الأموال ما هي إلا وعود جوفاء؛ فالأموال قد ذهبت، وكذلك هو.

10- فيروسات التتبع وأحصنة طروادة (Key Loggers and Trojans):

فيروسات التتبع (Key Loggers) هي برامج تعمل على تتبع مستخدم الكمبيوتر والتقاط حركته على لوحة المفاتيح. وتستخدم هذه النظم من قبل قراصنة للحصول على كلمات السر أو مفاتيح التشفير وبالتالي تجاوز الإجراءات الأمنية الأخرى. حصان طروادة (Trojan) هو برنامج يظهر على أنه مشروع، ولكنه يقوم بأداء أنشطة غير مشروعة عندما يعمل. يمكن استخدامه لتحديد موقع معلومات كلمة المرور أو جعل النظام أكثر عرضة للدخول في المستقبل أو ببساطة تدمير البرامج أو البيانات الموجودة على القرص الثابت. يشبه حصان طروادة الفيروس، إلا أنه لا يكرر نفسه. وهو يبقى في الكمبيوتر لإحداث الضرر أو السماح لشخص ما من موقع بعيد بالسيطرة على جهاز الكمبيوتر. تتسلل أحصنة طروادة في كثير من الأحيان كملحق مع لعبة مجانية أو أداة أخرى.

11- الاحتيال عبر أجهزة الصراف الآلي:

تعتبر أجهزة الصراف الآلي أداة شخصية مبسطة لإدارة النقد فهي تسمح بسحب النقد خارج ساعات العمل المصرفي. ومع ذلك ازدادت كذلك وتيرة عمليات الاحتيال عبر أجهزة الصراف الآلي.

أنواع الاحتيال المختلفة:

- مسح البطاقات: يقوم المجرمون بتركيب أجهزة على جهاز الصراف الآلي للحصول على تفاصيل حساب البطاقة وتسجيل الرقم السري الذي قام العميل بإدخاله. ثم يتم

استخدام هذه المعلومات لإجراء عمليات سحب نقدي غير مشروعة باستخدام بطاقات مزورة.

- النظر من أعلى الكتف: يتظاهر المجرمون بمساعدة العملاء في استخدام أجهزة الصراف الآلي، ولكنهم في الواقع يحفظون الرقم السري.
- إدارات النقد التشغيلي: في الوجهات السياحية التي يوجد فيها عدد قليل من البنوك وأجهزة الصراف الآلي يعرض المجرمون تقديم خدماتهم إلى السياح حيث يقومون بتوجيههم إلى تجار محليين الذين يستخدمون أجهزة نقاط البيع لإصدار النقد. يقوم التاجر بمسح تفاصيل حساب البطاقة ويستخدم جهاز مزيف للحصول على الرقم السري لحاملي البطاقات. ثم يتم استخدام هذه المعلومات لإجراء عمليات سحب نقدي غير مشروعة باستخدام بطاقات مزورة.

12- الرسوم المتقدمة او الدفع المسبق:

يتظاهر المحتالون بأنهم مندوبون من شركات قروض خيالية ويستخدمون مستندات وعناوين بريد إلكتروني ومواقع إلكترونية تبدو وكأنها حقيقية لجعل الأمر يبدو قانونيًا. يطالب المحتالون بتسديد "الرسوم" مسبقًا قبل الحصول على القروض. يدفع المستهلكون، ولكن لا يتم إرسال القروض أبدًا. ويكون قد رحل المحتالون منذ فترة طويلة، ويغيرون في بعض الأحيان أسماء "شركاتهم" بانتظام للإفلات من إنفاذ القانون.

يُعد هذا النوع أحد أنواع الاحتيال ويُعرف باحتيال "الرسوم المدفوعة مسبقًا" أو "الدفع المسبق". بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يستدرج المحتالون الضحايا من خلال وعود بالاستثمارات أو هدايا الميراث مقابل تسديد رسوم. إلا أن الأمر ما هو إلا انعكاس للموضوع نفسه: يدفع الضحايا الأموال لشخص متوقعين استلام شيء ذي قيمة أكبر ومن ثم يتلقون القدر القليل في المقابل أو لا يتلقون أي شيء.

13-الدفعة الزائفة:

باستخدام خدعة تسديد دفعة زائفة، يلعب المحتالون دور المشتري ويستهدفون المستهلكين الذين يبيعون خدمة أو منتجًا ما. يرسل "المشتري" إلى البائع شيئًا يبدو قانونيًا، ويتم سحبه عادةً من بنك معروف، بمبلغ أكبر من السعر المتفق عليه. يتواصل المحتالون مع البائع لتوضيح هذه الزيادة في الدفعة ويطالبونه بإيداع الشيك وتحويل الأموال الإضافية. بعد بضعة أسابيع، يكتشف الضحايا بأن الشيك مزور، إلا أنهم ما زالوا مسؤولين عن تسديد الأموال التي تم سحبها للبنك.

دراسة ظاهرة المستريح في مصر:

تاريخ نشأتها :

من الممكن تتبع أصول ظاهرة المستريح في مصر، بالعودة إلى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، والتي شهدت بروز ما كان يعرف بشركات توظيف الأموال التي امتد عملها لقطاعات الاقتصاد كافة، ووصل عددها إلى 60 شركة، وأشهرها الريان، السعد والهدى وغيرها. إذ عمدت هذه الشركات إلى جمع الأموال من المودعين بغرض "استثمارها" مقابل عائد مادي مرتفع، خاصة بالمقارنة بأسعار الفائدة في البنوك المصرية التي كانت منخفضة حينها، مما ضاعف الإقبال عليها، خاصة من العاملين في الخارج. وقد تمتعت هذه الشركات أيضاً بغطاء ديني، قدمه عدد من المشايخ، الذين اهتموا بتقديم خدماتها كوسيلة للربح الحلال مقابل "البنوك الربوية".

وبدأت هذه الظاهرة عن طريق تجارة العملة ففي الثمانينيات ولد هؤلاء من رحم تجارة العملات الأجنبية مع المواطنين العاملين في الخارج، وراودهم الطمع بعد أن اكتشفوا أن المصريين يمتلكون مدخرات ليست بالهينة، فعملوا على توظيفها لصالحهم. وبعد تحديد فئات محددة من المستهدفين، تمكنت شركات توظيف الأموال في الثمانينيات من تبديد قرابة 5 مليارات جنيه، غير أن الوضع يختلف تماماً اليوم، ففي حين يتفق موظفو الأموال الجدد مع سابقهم في الطمع في المدخرات إلا أنهم متعددو الخلفيات، بعضهم تجارة مواش أو سائقون وغيرها من المهن الاعتيادية خاصة أن سوق تجارة العملة غير الرسمية انحسرت خلال السنوات الماضية.

المواطنون المستهدفون من الاحتيال اختلفت طبيعتهم أيضا فلم يعودوا مجموعة من العاملين بالخارج الذين أنفقوا أجزاء من مدخراتهم في شراء الأراضي أو المنازل أو الأجهزة الكهربائية، ويرغبون في استثمار البقية، بل هم مواطنون عاديون تمكنوا من جمع مدخرات من خلال العمل داخل مصر.

فلم يكن هناك في هذا الوقت تشريع واضح يحارب توظيف الأموال سوى قانون البنك المركزي الذي أفاد بأن البنوك فقط هي المعنية باستقبال الودائع أما اليوم فهناك قانون يجرم الممارسة ويحظر توظيف الأموال من غير البنوك والمؤسسات المصرفية. حتى وقع خلاف في نهاية الثمانينيات بين تلك الشركات والدولة حين تم اكتشاف ضياع أموال المصريين وتحويلها للخارج بغرض المضاربة في البورصات العالمية.

وأصدرت الحكومة المصرية قانوناً عام 1988 يجرم أنشطة جمع الأموال بغرض استثمارها من دون ترخيص. وكان مصير رجل الأعمال أحمد الريان صاحب أشهر تلك الشركات السجن لمدة 20 عاماً في قضايا عدة أبرزها توظيف الأموال، وقد بلغ إجمالي إيداعات المواطنين في تلك الشركات أكثر من 1.1 مليار جنيه (60 مليون دولار) وفق ما أعلنه رئيس الحكومة المصرية الأسبق أحمد نظيف عام 2006، مع إعلانه غلق ملف شركات توظيف الأموال نهائياً، بسداد مستحقات عشرات الآلاف من الأسر عبر تكفل الدولة سداد 85 في المئة من أموال المودعين، بينما لم تتخطَ حصيلة بيع أصول تلك الشركات عشرة في المئة من حجم أموال المودعين.

وقد انتهت ظاهرة "شركات توظيف الأموال" بهروب أو سجن من كانوا يعملون فيها، بعد أن عجزوا عن الوفاء بوعودهم بدفع الفوائد أو رد أموال المودعين. وتسببت قضاياهم وقتها في هزة اقتصادية واجتماعية كبيرة للمجتمع المصري، بعد أن تبخرت أموال الناس في مضاربات وهمية وتجارة في أسواق الذهب والبورصات العالمية بطريقة عشوائية غير مدروسة.

وعادت هذه الظاهرة مرة أخرى بقوة عام 2014 بعد أحداث ثورة 25 يناير 2011، من خلال ظهور نصاب وقتها يدعى "أحمد مصطفى" الذي اشتهر بلقب "المستريح"، واستطاع أن يجمع من أهل قريته في صعيد مصر أكثر من 53 مليون جنيه لاستثمارها في تجارة بطاقات شحن الهواتف المحمولة، وتم القبض عليه في عام 2015، وحصل على حكم نهائي بالحبس لمدة 15 عاماً ورد 266 مليون جنيه للمدعين بالحق المدني في قضايا تتعلق بالاحتيال المالي، إذ ينظر القضاء في تلك القضايا بأنها نوع من الاحتيال المالي وجرائم النصب.

ثم توالى تكرار وقائع النصب والاحتيال المالي من خلال ظهور العديد من الأشخاص الذين يجمعون أموال الناس لتوظيفها في مجالات تجارة العقارات أو المحاصيل الزراعية والسيارات وغيرها خلال السنوات القليلة الماضية. ووفقاً لبعض الإحصاءات الصادرة عن إدارة الأموال العامة التابعة لوزارة الداخلية المصرية، فقد بلغت حصيلة ما جمعه عدد (25) محتالاً من المواطنين خلال الأعوام الماضية نحو خمسة مليارات جنيه مصري، حيث يتم اجتذاب الضحايا تحت ستار ديني أو وهم "الكسب الحلال" بعيداً عن فوائد البنوك.

وقد رصدت بعض الدراسات تزايد معدلات جرائم النصب والاحتيال خاصة في محافظات الوجه القبلي، تليها محافظات الوجه البحري ثم المناطق الحضرية، وانتشرت تلك الجرائم بين الإناث كضحايا لها أكثر من الذكور، وتقاربت النسب بين المناطق الريفية والحضرية، مما يشير إلى خطورة الظاهرة وضرورة مواجهتها والوعي بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع المصري.

اسباب انتشار ظاهرة المستريح في مصر:

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تنامي وانتشار تلك الظاهرة يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة "خاصة مع ضعف قيمة الجنيه" بل والعالم بأسره، والتي أدت إلى زيادة نسبة البطالة وفقد الكثيرين مصادر دخلهم وقلة فرص العمل المناسبة والسيطرة على عمليات الهجرة غير الشرعية.
- عدم وجود رؤية من أصحاب الأموال لاستثمار أموالهم، أو الخوف من المجازفة بإقامة مشاريع خاصة بهم يقومون بإدارتها لأنفسهم، مما يجعلهم فريسة للمستريحين من خلال الاستيلاء على ثروتهم بحجة استثمارها، والحصول على أرباح شهرية.
- نجاح النصاب في كسب ثقة الضحايا من خلال جذبهم في شبكته وإيقاعهم في فخ المكاسب المبدئية من خلال دفع أرباح كبيرة لهم لعدة أشهر متتالية لحين الحصول على مبالغ كبيرة ثم يدعي تعثره في تجارته ويستولي على النقود ويهرب سواء داخل البلاد أو خارجها قبل لجوء الضحايا للإبلاغ عنه لدى الأجهزة الأمنية.
- قلة الفوائد البنكية بالنسبة للفوائد التي يمكن الحصول عليها من خلال الإغراءات التي يقدمها النصاب أو فريق عمله للضحايا والتي تساعدهم في مصروفاتهم الحياتية.
- تنتشر بكثرة داخل قرى الصعيد والدلتا نظراً لانتشار الأمية في تلك القرى، مع غياب الوعي التجاري والمصرفي بالنسبة للعديد من الضحايا خاصة من فئة الفلاحين والعمال وتدهور المستوى الثقافي وقدرة النصاب على الإقناع بأنه سوف يكون هناك عائد شهري كبير مع ثبات قيمة أموالهم يجعلهم يندفعون إليه بما يملكونه من أموال أو مشغولات ذهبية بل إن البعض يقوم ببيع جزء من أرضه الزراعية لتحقيق الثراء السريع الذي يحلم به.

ويمكن تقسيم الاسباب ايضًا إلى: - العقلية التقليدية:

على الرغم من شهرة قضايا توظيف الأموال وأساليب خداع أبطالها، فإن انتشار الثقافة التقليدية بين المواطنين والوعي المزيف يتسببان في تكرار سيناريوهات الخديعة مرة تلو الأخرى ، حيث ان مجتمعنا لا يزال يخطو نحو الحداثة، ولا يزال يميل نسبيًا إلى الإجراءات والوسائل التقليدية في الأمور الحياتية، لا في إدارة المدخرات فقط، بل حتى عمليات البيع والشراء، فبعضها يتم شفاهيًا دون توثيق العقود كتابة، توزيع المواريث كذلك يعتمد في بعض الأحيان على العرف السائد.

خدعة الاستثمارات الوهمية وتوظيف الأموال تنتشر في المجتمعات المحلية كالنار في الهشيم، دون أن يروج لها المحتال نفسه، بل يعتمد على ضحاياه في تنفيذ المهمة مُعتمداً على "الشبكات الاجتماعية الضعيفة" بين الأفراد.

حيث انه يرتبط الأشخاص في شبكات من العلاقات المختلفة، ويمثل الفرد حلقة الوصل فيما بين كل شبكة وأخرى كشبكة العمل وشبكة الأصدقاء وغيرها، ومن ثم ينقلون فيما بينها الرغبات والأخبار والميول، ويعتمد المحتال على ذلك النقل في الترويج لنفسه بذكاء شديد ومن دون اللجوء لقنوات الترويج الرسمية.

فمن الملاحظ أن كثيرًا من المحتالين المتورطين في قضايا نصب، يحصلون على ثقة ضحاياهم بسهولة، إذ إنهم يكونون من دائرة معارفهم وأصدقائهم أو جيرانهم، مما يسهل الوقوع في مصائدهم، والاستيلاء على أموال الضحايا بسهولة.

- العوامل الدينية:

وتتمثل في رفض الكسب الحرام والمعاملات الربوية من قبل فئات متعددة من المجتمعات المسلمة.

- الطمع الشديد وهوس الثراء:

بدون طماع لا يوجد نصاب فالطمع وسيطرة المادة صارت السبب الرئيسي في الوقوع فريسة لتلك الاشخاص فبالرغم من تكرار السيناريو الا ان الكثير يقعون في نفس الفخ. حيث ان الفرد لا يريد بذل اي جهد او القيام بعمل جاد ومن هنا انبسط لقب المستريح اى الكسول يغرر بالاشخاص يشجعهم على الراحة والنوم والتنطع مقابل مكاسب خيالية فحللم الثراء السريع

طعم سريع المفعول. وفئة كبيرة من المصريين لديهم هوس الثراء ويميلون دائماً إلى الرغبة في الكسب السريع وخوض المغامرات بالمال حتى وان كان العرض المقدم غير منطقي او مقبول.

- ضعف الثقة في البنوك:

دهاء المحتال لا يعتبر العامل الوحيد الذي يعتمد عليه نجاح مخططات توظيف الأموال، فهناك متغيرات أخرى خاصة بالجمهور المنجذب لإغراءات المحتالين نتيجة ضعف الثقة في قطاعات البنوك أو ربما الخوف منها ومن تداعيات التعامل معها، كما ان هناك فئات من الجماهير تشعر بالرهبة من القطاع البنكي أو ربما لا تثق فيه بالقدر الكافي، فتحاول تجنبه بشتى الطرق، وتستهدف إجراءات الشمول المالي تغيير تلك النظرة. والطمع في الحصول على فوائد أعلى من المعدلات البنكية يجعل من البعض فريسة سهلة لمثل هذه الأنواع من الاحتيال، فضلاً عن الرغبة في تشغيل الأموال غير النظيفة، إذ قد يتكسب البعض المال عبر أساليب ملتوية بقدر لا يتلاءم مع معدلات الدخل الرسمية فيصبح توظيف الأموال أمامهم سبباً ملائماً لاستثمار الأموال من دون الحاجة إلى بيان مصدرها.

- ظاهرة عالمية وممنهجة:

أن ظاهرة توظيف الأموال والاحتيال في هامش الاقتصاد الشعبي ظاهرة عالمية ولا يقتصر ظهورها على مصر، إذ يمكن رصدها في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول، كما أنها تنتشر كلما كان المواطن أقل اندماجاً مع الدولة. ان هذا الفيروس يظهر في الدول التي لا ينعم فيها المواطن بالاندماج مع الدولة.

أن ظاهرة المستريح قديمة حديثة، وهي عملية ممنهجة تستهدف الطامعين في الربح السريع دون بذل أي مجهود أو الدخول في مخاطرة كبيرة، وهذه الظاهرة تأخذ طابع الحرفية وهي الحيل والنصب والغش، والخداع وليس لها مكان معين، ولكنها منتشرة في جميع أرجاء الجمهورية وتأخذ أكثر من وجه وفق طبيعة المنطقة.

كما أن جمع الأموال من المواطنين بحجة استثمارها يعد انتهاكاً للقانون بشكل فج وهناك عقوبات بالقانون المصرى تطبق على من يُقبل على هذا العمل الذى يهدف من ورائه إلى الاستيلاء على أموال المواطنين وليس التجارة.

ان النصاب في هذه الظاهرة، يستقطب ضحاياه من خلال إعطاء جزء من الأموال لمن أوقعهم في شراكه حتى يكونوا داعمين له ويرددوا ما يريده بصدق تجارته، من أجل إقناع أكبر قدر من الناس للقدوم إليه، وعندما يجمع مبالغ كبيرة يتوقف، ويسرع في الهرب. فان هذا النصاب محترف كونه يستقطب ضحاياه من كل الفئات والشرائح حتى المتعلمين منهم والمثقفين.

كما أن هناك العديد من الأسباب الأخرى التي تختلف من محافظة إلى أخرى إلا أن الأسباب السابقة تمثل الإطار العام لمعظم تلك القضايا.

تأثيرات هذه الظاهرة:

على المجتمع:

تؤدي جرائم النصب والاحتيال إلى تبديل معايير المجتمع الاجتماعية، ليكون معيار المجتمع، وشعاره المداينة، والنفاق الاجتماعي، والتدليس، وتشويه طموح الشباب الطامح للرقى من خلال الدراسة النظامية الجامعية، ليتبوا أعلى المراتب، والوظائف، ليبحت الشاب عن طموحه من خلال الكسب السريع، ومضاعفة الأرصدة من خلال هذه الأعمال المشينة، لأنه يرى أن أصحاب هذه الجريمة حققوا نجاحات مالية، وأرصدة عالية بهذه الأعمال، مع تخلفهم الدراسي، دون إدراك لانحطاطهم الأخلاقي.

على الجانب الاجتماعي والنفسي للضحية:

1. يعود تعرض الضحية للنصب بالنتائج السلبية عليه من قهر وحزن أو موت، حيث ان تعرض بعض الضحايا إلى ضياع كل اموالها قد يؤدي إلى اصابة الشخص باختلال نفسي والاقدام على الانتحار والتخلص من حياته، او عدم تحمل الصدمة والموت في الحال من شدة الحزن.

2. وتؤدي ايضاً إلى تحول المواطنين العاديين إلى مجرمين وبلطجية يخربون ويحرقون كما حدث من بعض الضحايا في احدى القرى وأشعلوا النار فيها، خصوصاً فى قرى وادى الصعايدة والبصيلية ووادى الشرفا بمركز إدفو واعتدوا على المواطنين وحاولوا سرقة المواشى من أهالى قرى النصابين، واشتبكوا مع أقاربهم وأهل قريتهم، ونشبت معارك بأسلحة نارية أصيب فيها ثمانية أشخاص بقرية البصيلية. كما هاجموا الوحدة الصحية بقرية الشرفا بمركز إدفو والمنشآت الحكومية ومنها المدارس والوحدة الصحية ومكتب البريد بقرى النصابين وحطموا بعضها وسرقوا محتوياتها، بحجة أن الوحدة المحلية تركت النصابين ينشئون العديد من الحظائر وتركوا بعضهم يهرب. من اجل الانتقام واسترداد اموالهم مرة اخرى. وقد يتحول البعض إلى الادمان وتعاطى المواد المخدرة.

3. هدم الاسر وتهديد استقرارها حيث انه فى الكثير من هذه القضايا تكون الزوجة هى السبب فى فكرة استثمار مالها ومال زوجها مع هؤلاء النصابين مما قد يؤدي إلى تحميل زوجها لها المسؤولية تحت تأثير الضغط النفسى والانفصال عنها وتدمير الاسرة. او

وصول رب الأسرة إلى حالة نفسية سيئة تجعله ينفصل عن أسرته حتى لو لم يكن لاحد فيها ذنب بسبب عدم قدرته على الانفاق عليهم.

ويؤثر ذلك كله على حقوق الانسان الاجتماعية في عيش حياة سليمة ومستقرة وخالية من الامراض والضغوط النفسية وهدم استقرار الاسر التي هي اساس المجتمع وهذا الحق الذي ينص عليه الدستور والقانون. فتنص المادة 10 من الدستور على ان الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها.

على الجانب الاقتصادي:

تؤدي إلى الاضرار باقتصاد الدولة فالارقام الخيالية التي يجمعها هؤلاء اللصوص تضر بالاقتصاد القومي لانها لا تمر في القنوات الشرعية الاستثمارية التي من شأنها الحفاظ على مقدرات الاشخاص والدولة فينتج عنها:

1. انخفاض قيمة العملة الوطنية.
2. انتشار البطالة، والفقر.
3. جذب الاستثمارات الأجنبية، لعدم الثقة بالاستثمارات الداخلية.
4. عرقلة النمو الاقتصادي، من خلال الاستيلاء على السيولة النقدية.
5. عدم استقرار المناخ الاقتصادي للدولة ، وكثرة تكاليف الضمان ، والتأمين فيها.
6. تشويه التعامل التجاري في العلاقات الاقتصادية.
7. تحجيم النشاط التجاري ، ووضع القيود المعقدة عليه، حتى على الأسوياء.

وبالتالي فإن هذه التأثيرات الاقتصادية تؤثر على حقوق الانسان الاقتصادية في الحصول على عمل وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل القومي وتحقيق التنمية وارتفاع مستوى المعيشة. وذلك مايتعارض مع الحقوق الاقتصادية التي ينص عليها الدستور من خلال المادة 27 والتي تنص على ان يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة ، الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافس وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبيئيا، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الاطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعيا بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل

الفوارق بين الدخل والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبعدها أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقا للقانون.

على الجانب التنظيمي:

1. فقدان ثقة المواطن بالأنظمة الرسمية، وفعاليتها في تحقيق الأهداف العظيمة التي أنشئت من أجلها.
2. فقدان ثقة المواطن في تصريحات المسؤولين .
3. ضعف، وتلاشي الأمل في إصلاح المجتمع.
4. إهدار القوانين واللوائح وعدم الالتزام بها لثبوت عدم جدواها في محاربة النصابين والمحتملين.
5. ضعف، واختفاء الأجهزة الرقابية، والوسيلة بين المجتمع والحكومة، وعدم دفاعها عن حقوق الضحايا.

الآثار المترتبة على الضحايا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية نماذج وروايات للضحايا:

لاشك ان ضحايا عمليات النصب من قبل محترفي عمليات النصب بتوظيف الاموال على الرغم ان طمعهم في الحصول على المكسب السريع والاموال الطائلة بدون اي مجهود لا يمنع ان البعض منهم يمر بظروف انسانيه صعبه للغاية فالبعض منهم ترك منزله ولم يستطع روثيه اسرته بعد ان اضاع كل ما يملك في طرفه عين ومنهم من يتعرض لحالات الطلاق بعد ان وصل به الحال الى عدم تواجد ما يقتات به يومه ومنهم من قامت ببيع ذهبها او من باع ذهب زوجته ومنهم من قام بالتصرف باموال جهاز ابنته وتجهيزها للزواج وهو ما ادى الى فسخ الخطبه وهو ما يشكل عبئ على الدوله

- نشر تاجر مواشي بقرية حاجر السباعية بأسوان، أحد ضحايا مستريح المواشى، صورة له على وسائل التواصل الاجتماعي ظهر خلالها وهو يقيد نفسه وأطفاله الثلاثة بالحبال، ويهدد بالانتحار، بسبب ضياع فلوسه التي تاجر بها مع المستريح.

وقال التاجر إنه لا يوجد شيء يعيش من أجله بعد أن باع كل ما يملك من مواشى للمستريح من أجل المكسب السريع.

ومنهم من يلجاء الى الاقتراض من البنوك وياخذ الاموال وتسليمها الى من يبيعهم الوهم على امل ان يقوم بسداد المبلغ من الفوائد الطائلة التي يتم اهامهم بها ليفاجأ بانه مطالب بسداد مبالغ الى البنك لا يمتلك منها شيئاً ويتم ايداعه في السجن في نهايه الامر لعدم قدره على السداد

● وثق مقطع فيديو متداول عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ردة فعل غريبة من أحد الضحايا، الذي تم النصب عليه من قبل مستريح أسوان بصعيد مصر.
وفي بداية الفيديو ظهر الرجل وهو يجلس على الأرض، وقال: "فلوسي راحت، أضحك علي، بعت بقرتي وجاموستي والعربة الكرو، فلوسي راحت يا بوي، كلها راحت."

ودخل الرجل المسن في نوبة صراخ، ثم قام بالنوم على الأرض وبدأ في رفع التراب لأعلى ليسقط فوق رأسه وظل يردد: "يا بوي يا بوي، فلوسي فلوسي راحت."
وخلع "ضحية مستريح أسوان" عمامته عن رأسه وألقى بها في الهواء، وظل يتقلب يميناً ويساراً على الأرض، بالقرب من أحد المصارف المائية، حسبما أظهر مقطع الفيديو.

● مستريح اكتوبر أحمد نبيل: خد ربع مليار جنية من الضحايا بعض الضحايا اصابوا بجلطه والبعض مات من صدمة ضياع فلوسه

● محمد درويش : فى ناس كانت حاطه فلوس للعلاج من السرطان والسكر وخطوا الفلوس معاه علشان يتعالجوا بيها ومش قادرين يدفعوا تمن العلاج ومبقانيش قادرين نصرف على اسرنا وبنستلف وكان فى ايتام وارامل حاطين الفلوس مع الشيخ عبد الوهاب علشان كان تبع وزارة الاوقاف وشيخ جامع الناس حاطه معاه الفلوس علشان تصرف على ايتام وناس طالعة على المعاش شاركته بالمكافأة علشان تعرف تعيش ويقلها دخل كل شهر الناس دى مديونة لطوب الارض دلوقتى ومش لاقيه تاكل.

● هشام ابو حشيش : فى ناس باعت شققها وساكنه فى شقق مفروشة علشان تقدر تشارك معاه ومستقبلها ضاع.

● السيد البدوهى: فى اسر محتاجة دخل ومش لاقيين وفى ناس مشردة وناس سافرت بلاد تانيه لانها مش قادرة تدفع ايجارالشقق هنا.

● عادل واحد من ضحايا مستريح إدفو ، من قرى المركز، ولظروف عمله صار مقيماً بالقاهرة، سمع عن مصطفى البنك ورفاقه من خلال أقاربه الذين نسجوا حكايات المكاسب التي تتحقق من خلال التجارة معه.. بعدما سمع عن كرامات المستريح وأرباحه...،...، نظر لصغاره، ولأجلهم قرّر أن يُغامر بالتجارة معه.. هي تجربة واحدة ويرحل راضياً بما تحقّق، لم يكن المال الذى بين يديه كافياً للشراء والبيع من المستريح، فجرّد بناته من حُلّيتها وقام ببيعها، ثم سافروا إلى موطن رأسهم بثمنها، هناك اشترى ماشيةً وباعها

للمستريح وحصل على وعدٍ ببقية المستحقات.. غادر إدفو الرجل فرحًا بعد الحفاوة التي قُوبل بها من قبل أبناء العمومة، ما سمعه من الناس عن مصطفى البنك جعله ينفي أي تُهم تُلقى عليه، شاهد الماشية في الحظائر، حيث أعطى له انطباعًا بأن موقفه سليم.

قبل العيد بساعاتٍ مرض بعدما سمع من حكاياتٍ عن تعثر المستريح في الوفاء بمستحقات الأهالي، إذ منحه تحويشة عمره وستر بناته من حُلِيٍّ وذهب، فهجر المنزل لأنه لا يستطيع أن ينظر لبناته بعد أن جرّدهن من مشغولاتهن الذهبية،

● أشرف نصر أحد ضحايا مستريح الشرقيه: "المستريح استولى منى على 310 الف و500 جنيه ، بعد أن باعت ما أمتلك من أرض زراعية مساحتها نصف فدان، ومن وقتها لم أتسلم منه مليما واحدا وعندما حاولت مطالبته انهال عليا بالسباب بألفاظ نابية وتطول عليا نجله وفي نهاية الأمر قال لي نحن اسياذكم واسياذ بلدكم"،

● تعرض عدد من المواطنين لخسارة أموالهم في مركز ومدينة أشمون بمحافظة المنوفية، خاصة بعد توظيف تلك الأموال مع أحد تجار اللحوم والدواجن المجمدة والمعروف بـ المستريح، حيث وصل إجمالي المبالغ التي استولى عليها بدعوى التوظيف لحوالي 37 مليون جنيه.

● وقال رامي خلاف، أحد ضحايا مستريح اللحوم المجمدة بالمنوفية، استولى منه على مبلغ حوالي أكثر من 6 ملايين جنيه بدعوى توظيفها، لافتا إلى أن تلك الأموال حصيلة تعبته وعمله بالسعودية سنوات طويلة.

وأكد ظل طوال سنوات يحصل على أرباح تلك الأموال من شهادات الادخار بالبنوك، وكانت توفر له راتبا شهريا بجانب الأمان، مؤكدا أن المتهم حاول التقرب منه بشكل كبير من خلال دعوته لتناول الطعام في الكثير من المطاعم المشهورة والتكفل بدفع المصاريف من أجل محاولة إقناعه.

وأشار إلى أنه بالفعل وقع في شباكه بعدما قرر أن يجري زيارة له لعدد من الثلاجات التي ادعى أنها مملوكة له، لافتا إلى أنه قرر سحب جزء من شهادات الادخار بجانب الاقتراض من أجل التوسع في مشروع كبير للحوم المجمدة.

وأوضح رامي خلاف أحد ضحايا مستريح اللحوم المجمدة بالمنوفية، أنه وثق فيه بسبب القرابة فيما بينهما، وكلامه المعسول، مشيرا إلى أنه خسر أموال غربته لمدة 15 عاما. ومش قادر ابص في عين اولادى

● محمد جمال من ذوي الاحتياجات الخاصة احد ضحايا مستريح دمياط ، حيث قال إنه يعمل في محل أعلاف، وبسبب ضيق الحال اضطر لجلب قرض بنكي على وظيفة والدته

بقيمة 70 ألف جنيه، وسلمها له وبعد 5 أيام اكتشف أنه نصاب، مضيفا " أنا عايز فلوسي أرجعها البنك تاني " حيث تسد والدته القرض عنه من مرتبها.

● أدهم عبد العزيز: تحدث عن مستريح المواشى، قائلا: كنت أتاجر فى المواشى قبل ظهور المستريح فى نطاق مركز إدفو وكنت اتكسب مكاسب قليلة وكنت بقول الحمد لله، ومع الوقت وظهور المستريح بنشاطه فى مجال تجارة المواشى وهو ما أثر على حركة البيع والشراء فى سوق الأربعاء بمدينة إدفو واختفاء رؤوس الماشية من السوق بعد لجوء أصحابها إلى التعامل مع المستريح، وهذا الأمر دفعنى للذهاب إلى المستريح خاصة أن الربح عنده مضاعف . وتابع أدهم عبد العزيز، بأن دوافع الطمع عنده والتربح السريع هو ما دفعه للذهاب إلى مستريح المواشى "مصطفى البنك" والذي ذاع صيته خلال الأشهر الماضية، مشيرا إلى أن ضمانته المتعاملين معه جعلتني وعدد كبير من المواطنين للذهاب والتعامل مع هذا الشخص وتسليمه مبالغ كبيرة للحصول على أرباح منها والاستفادة منها بشكل كبير، معلقا: "بعد هذه الثقة سلمنا كل بهائنا لمناديب المستريح".

وأشار إلى أنه بعد القبض على "مصطفى البنك"، ظهر الذهول على الكثير من المواطنين المتعاملين مع مستريح المواشى، وخاصة أن بعضهم لا يحتكم على أموال ولجأ للحصول على قرض بنكى للدخول فى تجارة المستريح بعد أحلام التربح السريع وسداد قيمة القرض وبذلك تحقيق حلم الثراء السريع.

● أشار عادل موسى احد الضحايا مزارع ومربي مواشى : إلى أن المستريحين خربوا الأسواق بعد أن كانت المواشى تباع وتشتري بأسعار معروفة، ومع رواج تجارة المستريحين بدأ التجار فى الذهاب إليهم وهجر الأسواق الأسبوعية فى المراكز والمدن، وهو ما تسبب فى ارتفاع أسعار الماشية، ونفس الأمر بالنسبة للسيارات وغيرها، وقال إنه لم يذهب للمستريحين ولكن أحد المستريحين جاء لمنزله وطلب منه البيع له بنظام الوعدة وكان هذا فى منتصف شهر رمضان، واشترى منه المواشى بقرابة الـ 200 ألف جنيه، وادعى المستريح أنه يريد تخفيض سعر اللحوم ليصل الكيلو للمواطن بـ ١١٠ جنيهاً، ولكن حقيقته فى النصب اتضحت بعد ذلك.

● غادة على احد ضحايا مستريح اكتوبر هانى على: حطينا انا وجوزى تحوشية العمر فى الوحدة دى انتظرنا كان المشروع اسمه جينوفا سابقاً وعدنا بعد 3 سنين هتبقى الوحدة قائمة ومنتشظة اكثر من سنة والارض صحرا زى ماهى لما روحنا الشركة قالوا فى مشكلة فى التراخيص بالرغم انهم كانوا قايلين ان التراخيص جاهزة وقالولونا حاولوا احنا لينا ارض تانية ومشروع تانى اللى هو لايف بارك ونعملكم عقد جديد وبداية جديدة وطلبنا فلوسنا قعدوا يروغونا كثير ادونى شيكات ميعاد استحقاقها بعيد والشيكات اترفضت من البنك لعدم وجود رصيد لمحمد ابو النصر اللى ماضىلى الشيكات ورحت

مقرهم كانوا قفلوا المقر بتاع زايد وبتاع سوريا وتليفونات المحامين اللي كانوا بيتصلوا بيا علشان يقنعوني انى احاول العقد من جينوفا للاييف بارك بقت مقفوله ولجأت للقضاء وخذت حكم بالشيك 3 سنين على محمد ابو النصر والحكم ماتنفذش وعليه احكام تانية كتير نصب وشيكات من غير رصيد وماتنفذتش وهو هربان ومش عارفين ناخذ الفلوس بتاعتنا.

- إبراهيم فؤاد النجار من قرية جزيرة نكلا في مركز شبراخيت، «سمعنا بوجود شخص عنده شركة استيراد وتصدير ويقيم عند نسبيه في قرية نكلا العنب، وعنده شركة في طنطا، وناس قالوا رحنا طنطا وشوفنا الشركات، وابتدوا يلماو له فلوس، وجمع أكثر من 150 مليون من ناس في أبوحمص في البحيرة وحتى كفر الزيات الغربية».
- ويضيف «إبراهيم»: «إللي كان عنده قيراطين باعهم، واللى باع ذهب مراته واللى أخذ قرض، وأنا جمعت 150 ألف واديتهمله وبعد فترة ما لقيتهموش».
- حمادة أنور، مقيم قرية جزيرة نكلا، «أنا بدأت مع مستريح البحيرة من آخر 2019 وكنت أحصل على 4% كل شهر يتم دفعها ربع سنوي، بإجمالي 12% كل 3 شهور، وأنا جيت له من ناس صحابي فلوس ووصلت إلى حوالي 7.5 مليون جنيه وليا أصحابي تانيين من كفر الدوار ودمنهوور دفعوا أكثر من 14 مليون جنيه، والناس دي كلها بيوتها اتخربت».
- وتروي فاطمة العربي، إحدى الضحايا، أنها نصحت زوجها وألحت عليه لبيع منزلهم بهدف توظيف قيمته في شركة مستريح المنيا ، ليسكنوا بعدها بالإيجار، إلا أنه بعد تعثر المستريح وافتضاح أمره تسببت تلك الأزمة في طلاقها.

عقوبة جريمة النصب في القانون المصري:

تنص المادة 336 من قانون العقوبات المصري على العقوبة التي يتم تطبيقها على مرتكب جريمة النصب على أنه: يعاقب بالحبس كل من توصل إلى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أي متاع منقول وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها أما باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو احداث الأمل بحصول ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال، أو ايهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور، واما بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه، وأما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة. أما من شرع في النصب ولم يتمه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة. ويجوز جعل الجاني في حالة العود تحت ملاحظة الشرطة مدة سنة على الاقل وستين على الأكثر.

عقوبة جريمة النصب على القاصر

تنص المادة 338 من قانون العقوبات المصري على أنه: كل من انتهز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم يبلغ سنه الحادية والعشرين سنة كاملة أو حكم بامتداد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص وتحصل منه إضراراً به على كتابة أو ختم سندات تمسك أو مخالصة متعلقة بإقراض أو اقتراض مبلغ من النقود أو شيء من المنقولات أو على تنازل عن أوراق تجارية أو غيرها من السندات الملزمة التمسكية يعاقب أياً كانت طريقة الاحتيال التي استعملها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين، ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري، وإذا كان الخائن مأموراً بالولاية أو بالوصاية على الشخص المغدور فتكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع.

عقوبة ارتكاب جريمة النصب مرة أخرى

تنص المادة 339 من قانون العقوبات المصري على عقوبة جريمة النصب في القانون المصري في حالة ارتكاب جريمة النصب خلال 5 سنوات من تاريخ ارتكابها في المرة الأولى على الآتي: "كل من انتهز فرصة ضعف أو هوى نفس شخص وأقرضه نقوداً بأي طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى المقرر للفوائد الممكن الاتفاق عليها قانوناً يعاقب بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه، فإذا ارتكب المقرض جريمة مماثلة للجريمة الأولى في الخمس السنوات التالية للحكم الأول تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط، وكل من اعتاد على إقراض نقود بأي طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانوناً يعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة السابقة.

الشروع في جريمة النصب في القانون المصري

جاء في نص المادة 45 من قانون العقوبات المصري التعريف للشروع في جريمة النصب بأن المجرم قام بالبداية بصورة فعلية في ارتكاب جريمة النصب إلا أن الجريمة لم تكتمل نتيجة حدوث أمر خارج عن إرادة المجرم، وعندما تعرفنا على عقوبة جريمة النصب في القانون المصري فأننا نوضح أن عقوبة الشروع في ارتكاب جريمة النصب تتمثل في الحبس لمدة لا تزيد عن عام واحد، بالإضافة إلى وضع الشخص الذي شرع في ارتكاب جريمة النصب تحت المراقبة لمدة عام كحد أدنى، ولا تتجاوز مدة المراقبة عامين في حالة الشروع في ارتكاب الجريمة مرة أخرى.

الخاتمة

ان ظاهرة النصب والاحتيال من اخطر المشاكل التي تواجه المجتمع المصرى فى الوقت الحالى وخصوصاً بعد الازمات الاقتصادية الكبيرة التى تمر بها دول العالم ، وليس فقط مصر وهذه الازمات الاقتصادية تُعد العامل الرئيسى فى كثرة وانتشار الجرائم فى المجتمع والتى تضر بأفراده وتهدد استقراره. ويمكننا القول إن ظاهرة "المستريح" ليست حديثة على المجتمع المصرى، وإنما ظهرت عبر العديد من العصور والفترات ولكن بطرق وحيل خداعية مختلفة تتميز بتوافقها مع المتغيرات والمستجدات المرتبطة بكل فترة زمنية، فهى ظاهرة متغيرة ومتجددة تعتمد على ذكاء ودهاء النصاب والمحتال فى اختيار الحيلة التى تناسب المجتمع المحلى وخصائص الأفراد به، كما تعتمد أيضاً على الضحايا وخصائصهم المختلفة ودورهم فى إتاحة الفرص المناسبة لاكتمال عمليات النصب والاحتيال عليهم وعلى أموالهم. فإن طمع الضحايا ورغبتهم فى الثراء السريع دون بذل مجهود حتى لو كانوا من الفئات المثقفة هى التى تسهل عمل هؤلاء النصابين وتجعل منهم فريسة سهلة لهم. لذلك يجب الاستمرار فى توعية كافة أطراف وفئات المجتمع بتحرى الدقة تجاه هذا النمط من التعاملات المالية، وذلك من خلال أجهزة الإعلام المختلفة التقليدية والحديثة وعبر شبكات التواصل الاجتماعى، بالتوازي مع الجهود المهمة التى تبذلها الأجهزة الأمنية والتشريعية لتجنب تكرار واستمرار هذه الظاهرة.

التوصيات:

- لابد من تغير فى التشريعات وتغليظ العقوبات فى مثل هذه الجرائم، حتى يعرف من يرتكب هذه الجرائم أنه لن ينعم بهذه الأموال المحرمة التى نهبها.
- التوعية بكافة وسائل الاعلام ، وحث المواطنين على الاستثمار الآمن فى أموالهم وتسليط الضوء على الظاهرة ليدرك الناس خطورتها
- على المؤسسات الدينية بذل الكثير من الجهد من اجل توعية المواطنين لعدم الانسياق وراء اشخاص مجهولون للتشجيع على الاستثمار الوهمى ، لنمنع جميعاً فى النهاية انتشار مثل هذه الظواهر التى تهدد سلامة المجتمع بسبب غياب الوعى فى ظل ثقافة الطمع
- تطبيق الوزارات الاقتصادية عملية الشمول المالى التى تضمن الحفاظ على أموال المواطنين وتطوير الخدمات المقدمة لهم،

بعض الارشادات لعدم الوقوع في فخ الاحتيال

1. الاستثمار في مشروعات مضمونة ، وعدم الانصياع وراء الأشخاص الذين يحاولون لفت الانتباه إليهم بقدرتهم على الكسب من مختلف المشاريع.
2. عدم الاطمئنان لاشخاص مجهولين وعقد صفقات معاهم واعطائهم الامان على المدخرات والاموال فى اللقاء الأول ، وعدم التسرع فى أخذ القرار وإنهاء المقابلة دون التقيد بأى وعود للاستثمار معهم.
3. أخذ مشورة أحد الخبراء القانونيين فى بنود العقد أو احرص أن تصطحب معك أحد المحامين المتخصصين فى هذا الشأن، حتى تظهر لشريك الجدية وإن كان ينوى التلاعب يتراجع عن خطوته، لأن الشخص النصاب يخاف من الجهات الرسمية "دائرة حكومية – قسم شرطة" فهو يعمل بكل الطرق على عدم إدخال أى جهة رسمية فى علاقته مع الشخص الضحية.
4. تجنب التعامل مع الأشخاص الذين يمارسون عملهم بدون ترخيص رسمى، أو مجهول المصدر، كأحد المكاتب التى يكون مقرها عبارة عن شقة فى إحدى العمارات السكنية أو منزل تظن أنه منزل شريكك وتأكد أن يكون مكان معروف، والأفضل الاستثمار فى الأماكن المعتمدة.
5. عدم الكشف عن أسرار شخصية فالشخص النصاب يفضل أن ينصب على أناس أغراب عن المنطقة أو البلد التى ينتمى إليها، وعادة ما يسأل ضحيته عن أمور شخصية جدًا مثل زوجته وأولاده "عدد أعمارهم" ومهنته وسكنه وأحواله المالية.
6. تحلى بالقناعة ولا تجعل حب المال والطمع والرغبة فى الوصول السريع يعميان بصرك وبصيرتك فتقع فى فخ النصابين.